# الحملة الوطنية من أجل قانون شعبي للايجارات

## مشروع القانون الحالي يخدم مصالح الملاكين العقاريين

منذ سنوات طويلة والدولة ماضيه في تمديد قانون الايجارات السابق لمصلحة كبار الملاكين العقاريين ، وضد المصالح الاساسية لجماهير المستأجرين من الطبقات الشعبية الموسطة والفقيرة ..

وفي ظل حكومة (( الاقطاب )) يبدو ان الدولة قررت هذه المرة استبدال عملية التمديد بقانون جديد يكون اكثر استقرارا في خدمة الملاكين العقاريين فتقدمت من المجلس النيابي وفي ظل ضجة اعلامية مصطنعة بمشروع قانون جديد ، جاء مزايدة على القانون الرجعي القديم ، في خدمة الاغنياء من الملاكين على حساب مصالح الطبقات الشعبية.

وكان طبيعيا ان يواجه هذا المشروع الرجعي بموجة عارمة من الرفض الشعبي، وان يتصاعد النضال لاسقاطه واستبداله بقانون شعبي للايجارات .

هذا وقد اصدر لقاء الاحزاب والهيئات السياسية والطلابية والشعبية بيانا يدعو الى حملة وطنية من اجل قانون شعبي للايجارات جاء فيه :

ايها المواطنون والمواطنات ،

اليوم، وبعد تمديد قانون الايجارات السابق، المجحف بحقوق كافة الفئات الشعبية ، تقدم الحكومة مشروع قانون للايجارات يتعارض، اكثر من القانون السابق ، مع مصالح جماهير المستأجرين ، واوسع الطبقات الشعبية، ويخدم بمضمونه مصالح القلة من الملاكين العقاريين الكبار والشركات المساهمة العقارية الكبرى .

ان مشكلة الايجارات كغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، من غلاء معيشة وبطالة وتدويه وافساط مدرسية وقمع حريات ... الخ . تتفاقم هذه المشكلات كلها يوما بعد يوم وتوضع اكثر فاكثر حقيقة الصراع الاجتماعي بين اوسع طبقات الشعب اللبناني من جهة ، والملاكين العقاريين الكبار والشركات الاحتكارية الكبرى من جهة اخرى .

ان مشروع الحكومة ، الذي تحاول تمريره، حظر وتعسفي على الفئات الشعبية ، ويتضمن بعض نصوصه ، على سبيل المثال لا الحصر :

اولا : زيادة الايجارات المعقودة قبل عام ١٩٤٣ بنسبة ١٥٪ خلال الخمس سنوات المقبلة مرة اخرى .

ثانيا : عدم تخفيض بدلات الايجارات التي ارتفعت باسعار تفعل الزيادات التي بلجأ اليها الملاكون على اساس ان التخفيض يصيب عقاراتهم بمشروع قانون الدولة المقبل الذي جاء اليوم خلوا من كل تخفيض .

ثالثا : تكريس امتيازات اصحاب الاملاك الفخمة بحدها خاصة لقانون الايجارات العادي.

ايها المواطنون والمواطنات ،

لقد فوجئ هذا المشروع برفض شامل واسع من قبل كافة الفئات العمالية والشعبية والاوساط اللبنانية عامة .

وان لقاء الاحزاب والهيئات السياسية والشعبية والاجتماعية والطلاب ، الذي صدر عنه هذا البيان يدعوكم اليوم للمشاركة في هذا التحرك الشعبي السلمي لاسقاط مشروع قانون الايجارات المحال على مجلس النواب ، وندعوكم لتبني بصورة آنية مرحلية المطالب اللحة التالية :

١ ـ تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥٪

٢ ـ رفض كل زيادة على عقود ما قبل ١٩٤٣ .

٣ ـ زيادة الرسوم والضرائب على الابنية التي يبقى شاغرة وتأجيرها بما يوافق مجداخيل الفئات الشعبية .

٤ ـ الاسراع في تنفيذ مشاريع المساكن الشعبية .

٥ ـ عدم استثناء الابنية الفخمة من القانون العادي .

ايها المواطنون والمواطنات ،

اننا في ضوء ما نعانون من اعباء معيشية متعددة بسبب استمرار زيادة الاسعار في الوقت الذي يقتطع من مداخيلكم ما هو بنسبة ٣٠ الى ٤٥٪ لاجل تسديد بدلات ايجار مساكنكم ،

ندعوكم اليوم، وحفاظا على حقوقكم الاساسية للمشاركة في المسيرة الشعبية التي ستنطلق من ساحة ٢٣ نيسان يوم الخميس الواقع في ١٩٧٢/١٢/١٤ ، الساعة الخامسة بعد الظهر ، لاجباط مشروع قانون الحكومة المعدي للايجارات ، ومن اجل قانون شعبي للايجارات.

لقاء الاحزاب والهيئات السياسية والطلابية والشعبية

**الاتحاد الوطني لنقابات العمال**

كما دعا الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين ، الى النضال ضد مشروع القانون الحديد حفاظا على مصلحة الاغلبية الساحقة من المواطنين ،

وقال الاتحاد في بيان اصدره بهذا الشان : في الوقت الذي كانت تنتظر فيه الاغلبية الساحقة من العمال وذوي الدخل المحدود تدابير جدية من قبل الدولة لمواجهة الغلاء المستمر في كافة الحقول وخاصة في مجال المواد الضرورية للمعيشة وذلك بسعة جميع فئات المجتمع وكبار الكبار .

وفي الوقت الذي تشكل الايجارات المرتفعة عبئا سنويا يحب ثقله اوسع اوساط الجماهير ، اذ يراوح نسبه هذه الايجارات بين ٢٥ و ٤٥ بالمئة من مداخيل واجور المنتفعة .

في هذا الوقت بالذات اعلنت الحكومة مشروع الايجارات المجحف وغير العادل الذي اقرته مؤخرا ، الى المجلس النيابي تمهيدا لاقراره بمحتواه الذي يتضمن زيادة على الايجارات المعقودة قبل عام ١٩٤٣ ، وبطال حوالي ٣٠ بالمئة من المستأجرين في المدن الكبرى وضواحيها ، كما ينص على عدم تخفيض الايجارات المعقودة بعد عام ١٩٦٧ الذي تطالب به الحركة النقابية والشعبية ، علما بان هذه العقود قد تضمنت زيادة اضافية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة تحسبا لما قد يطرأ عليها من تخفيضات في المستقبل . ان الحكومة بموقفها هذا اكدت مرة جديدة على رفضها المطلق لمصالح كبار الملاكين العقاريين واصحاب البنوك على حساب مصلحة الجماهير العمالية والشعبية.

وفي مواجهة هذا الموقف اقر الاتحاد العمالي العام مذكرة موجهة الى النواب تنطلق من مصلحة العمال وذوي الدخل المحدود وتنسجم مع مواقفه السابقة بصدد قضية الايجارات ، واهم ما تضمنته المذكرة من مطالب :

١ ـ رفض كل زيادة مهما كانت على عقود ما قبل عام ١٩٤٣ .

٢ ـ تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمئة على عقود ما بعد عام ١٩٦٧ .

٣ ـ فرض رسوم عالية على الابنية التي تبقى شاغرة اكثر من ستة اشهر .

٤ ـ الاسراع في تنفيذ المساكن الشعبية .

٥ ـ منح صندوق الضمان الاجتماعي للعمال قروضا طويلة الامد لبناء مساكن لهم بفائدة لا تزيد عن ٣ بالمئة ■■



## الخطيب يحذر ويؤكد تلاحم الحركة الوطنية

في الاسبوع الماضي وقعت اشتباكات بين قوات الجيش اللبناني وعدد من قواعد المقاومة الفلسطينية المرابطة على الحدود الاسرائيلية . تكررت هذه الاشتباكات عدة مرات ، وفي كل مرة كان الجيش يأخذ مكانا للعدل بين المواطنين .. عبروا فيه عن أسفهم لهذه الحوادث بل واعتبروها جزء من سلسلة تامر ، تهدف الى وراثتها السلطة الى احداث فجوة بين الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني ، في الوقت الذي تهدم المخطط الاسرائيلي، بغض النظر عما قيل من ان هذه الجهة او تلك تخرق الاتفاق ، لان الاتفاقات اذا كان المقصود منها توطيد التعاون ، لا تؤدي الى ما وصلت اليه من اصطدام بل وفي تصرير التوربين ان في معظم الحالات ، الجهة التي تخرق الاتفاق هي القوى الرجعية ، اذا ما تعارض مع مصالحها الطبقية والاقتصادية والسياسية . وبالفعل كانت الاحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ ايلول ١٩٧٠ تؤكد هذه الحقيقة، والاخيرة مع السلطات اللبنانية هي الاخرى ليست احداثا عابرة ومقطوعة الجذور عن الماضي ، بل كانت حلقة من حلقات التامر الرجعي اللبناني على المقاومة ، شانها شان اي قوى رجعية ، نرى في استمرار تصدم القوى الجديدة تهديد لمصالحها .

والاكثر من ذلك ان علاقة المقاومة بالحركة الوطنية اللبنانية والشعب اللبناني ليست علاقة لجوء ومساعدة وتعاون او صداقة ، بل علاقة مصيرية وعلاقة جدلية . نتائج اي اجتياح يحققه حركة التوزيع الفلسطينية بعكس نفسه مباشرة على الحركة الوطنية اللبنانية ، والعكس هو الصحيح ، لهذا فموقف السلطات اللبنانية وقواتها القمعية من حركة المقاومة الاخير ليس جديدا ، وليس مقطوع عن مخطط التامر الصهيوني المعد ضد الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية .

اما موقف الطرف الاخر والمهم من الشعب اللبناني ، والذي به وحده سيبقى المقاومة ويستمر، هو جماهير الشعب وقواه الوطنية التي عبرت بكل وضوح في بياناتها عن الاشتباكات الاخيرة واعتبرتها موجهة ضدها بالاساس وبالتالي فان استمرارها لا يعني الا عدمة لقضية الحركة الوطنية اللبنانية والحركة الديمقراطية ، التي تأتي نتائجها بالتحليل الاخير جزء من التامر الامبريالي والصهيوني المرسوم والموزعة ادواره على قوى الثورة المضادة وطبيعتها الرجعية عملاء الامبريالية .

من هذا المنطلق ، وتأكيدا على تلاحم الحركة الوطنية اللبنانية والفلسطينية ، تحدث النائب الشهيد زاهر الخطيب في جلسة يوم الثلاثاء الماضي .. في الرد على رئيس الحكومة اللبنانية بقوله « في الوقت الذي سمعنا ان هنودا اسرائيلية على الحدود سمعنا من خلال الصحف ان قاعدة من قواعد الفدائيين كانت تحترق فانسحبت بالانسحاب ، فلم تنسحب ، فطولها الجيش ثم هوجمت هجوما مركزا بالدفعية ، فولد من هذا الاشتباك وقوع ضحايا من الجيش والفدائيين ، وفيما بعد من السكان الاهلين ، هذه هي معلوماتنا ..

« وهذا الوضع اثار عدة امور الاول فيما يخص بعض الفئات وهي ان نوايا اسرائيل التوسعية تهدف اكثر من ضرب الفدائيين .

وهناك محاولة تحريض للحكومات العربية لتصعيد العمل الفدائي للوصول بالنهاية الى تصفية سياسية ، وذلك بارغام قادات حركة المقاومة على تنازلات من شانها ان تلغي ضمنا ومرحليا حربه التحرر الفدائي ومضمون اتفاقية القاهرة ، لان اسرائيل ترند احلال الجنوب ، وليست مجاجه لانذار وجود الفدائيين او عدم وجودهم ..

واضاف : « هذا فيما يخص بالوقائع . اما السؤال الاخر ، بسلزم توضيحا ، لان ما ورد على لسان السلطة في احدى البلاغات « انه بتاريخ ٨ تحركت عناصر مسلحة » هنا اريد ان اتوقف لكي افهم ، لماذا استعملت هذه العبارة ، الامر الذي دفع بعض الصحف على تصوير هذه العناصر ، على انها ليست من الفدائيين .

هل ان هذه العبارة تفهم منها بني لصفة شرعية العمل الفدائي وحمل السلاح لمارسوا حقهم وان لم يكن هذه هي الغاية فما هي الدوافع التي ادخلت والتي ستدخل لاجل تجنب مثل هذه الاشتباكات وعدم الوقوع لتحريض اسرائيل على تصفية فكرة الكفاح المسلح .. كما طالب الخطيب بتوضيح عن الاشتباكات » .

ان هذا الموقف وغيره من المواقف النبيلة والمصرية التي تقفها الشخصيات والقوى الوطنية والديمقراطية، توضح بالملموس تعاضد كل القوى الخيرة مع الثورة الفلسطينية ، معاضدا ، يؤكد وحدة المصير وهذا يعني ان ما تقوم به الرجعية من تامر على الثورة الفلسطينية سيقابل بقوة ليست فلسطينية فحسب بل بقوى وطنية لبنانية مناضلة حريصة على مصالحها الوطنية والطبقية والثورية مع الثورة الفلسطينية وبالتالي بالثورة العالمية ■

## تحذير من التآمر على الثورة اللبنانية مع الثورة الفلسطينية

نشرت صحيفة « الديلي ستار » البيروتية في الاسبوع الماضي رسالة مفتوحة من السيدة آني كنعاني زوجة الشهيد الرفيق غسان كنعاني الى الرئيس سلام . وفيما يلي نترجمه حرفيه لها :

السيد صائب سلام
وزير الداخليه
مجلس الوزراء
بيروت ـ لبنان .

لقد صبرت وقتا طويلا ـ ولكن دون جدوى على ما يبدو . اما الان ارمله منذ حوالي خمسه اشهر ، لقد فقد اولادي اباهم ، عندما قتل زوجي غسان كنفاني بانفجار في سيارته ، يوم السبت في ٨ تموز . لقد قتله الارهابيون ، اعدائنا .

لقد التقت عن الاغتيال في مطار بيروت قبل نصف ساعة من رحيلك الى ايطاليا في رحله استجمام طويله .

ربما غاب عن ذاكرتك انذاك ، ربما لم يقرا الصحف ، ولكنني عرفت بانك اقفيت عطله مريحه بينما كان لبنانيون وفلسطينيون يتعرضون للاغتيال او للتشويه بسبب العمائل الفلسطينية نفسها ، مسؤول عن الاغتيال . وقلت لا لم لا تم لا . لا اعتقد بان احدا من الحركه من الممكن ان يقدم على ايذاء غسان . فبرغم الخلافات في وجهات النظر، كنت اشك بان احدا من حركه المقاومة الفلسطينية نفسها ، مسؤول عن الاغتيال . وقلت لا لم لا تم لا . لا اعتقد بان احدا من الحركه من الممكن ان يقدم على ايذاء غسان . فبرغم الخلافات في وجهات النظر، كان الجميع يحترمونه ـ لم يكن لديه اي اعداء شخصيين في هذه البلاد . ولكن الحاحي على ان الاسرائيليين ووكالة الاستخبارات المركزية الامريكية تقف وراء عملية الاغتيال ، لم تجز على اهمام المحكمة العسكرية على ما يبدو .

السيد صائب سلام ، اعتقد بانك تعرف ابن يجب التفتيش عن المجرمين ، وبان بلدا عربيا « شقيقا » ، يتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الامريكيه والاستخبارات الاسرائيلية ، لتدريب العملاء على تصفية قلب حركة المقاومة الفلسطينية . وانت من دون شك تعرف الاوساط التي خططت لقتل غسان كنفاني ، الناطق الرسمي بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وبعثت بالرسائل الملغومة الي امانت الدكتور ابيي صايغ ، مدير مركز الابحاث الفلسطينية ، وسام ابو شريف ، الناطق الرسمي الثاني للجبهة الشعبيه ، بجراح بالغة .

واعتقد ايضا ، بانك تعرف ان مساعدا سابقا للحاق عسكري اجنبي هنا ، قد تم استدعاؤه او طرده ، بعد اغتيال زوجي بوقت قصير . ولكن الملحق العسكري بقي ، حتى قبل بضعه ايام ، عندما الغي الغيض على مساعده الجديد بالجرم المشهود بينما كان يسلم فشله لاحد العملاء .

لقد كشفت حركه المقاومه الفلسطينيه الدبلوماسي ، وطلبت من قوى الامن اللبنانية اعتقاله . ولكن على ما يبدو ، فان السلطات اللبنانية لم تكن مسروره كثيرا بهذا الاكتشاف. لقد ارادوا التخلص من «القنبلة» قبل ان تنفجر ، وتكشف العمليات للناس ، في هذا البلد وفي الخارج . لقد طرد الدبلوماسي واسدعي الملحق العسكري من قبل حكومه بلاده . لا بد ان خطوط الهاتف من بيروت كانت مشغوله جدا .

ولكن امرا واحدا ما زال يحيرني . ان قوات الامن مناهبه الى « القصى » حالات الناهب و « نتجح » في قتل العمال المضربين لحماية حقوقهم . ونفس هذه القوى ، عملت من دون انقطاع خلال الايام القليلة الماضيه للعثور على قتاة مخطوفه وعلى خاطفها .

ومرة اخرى نجحوا . اهنئهم على ذلك . ولكن ، لقد انفقت خمسة اشهر تقريبا ، على المثال غسان ، والرسائل الملغومة ، والانفجارات ، ومع ذلك لم تستطع السلطات ايجاد ، ولو دليل رسمي واحد ، ان ان نقل انها لم تستطع كشف المسؤولين عن هذه العمليات .

في « هاملت » ، قال شكسبير عن بلدي .. « شيء ما معفن في مملكة الدانمرك » . انني آسفة يا سيد سلام لان اكون مرغمة على القول بان شيئا ما معفنا في دولة لبنان ■■

بي كنعاني

## رسالة مفتوحة من زوجة الشهيد غسان كنفاني الى الرئيس سلام

حلفوا العكس تماما . لقد فهم الناس مقصده ـ لقد اجبوا غسان ، وانبوا جهنم له بالالفاظ حول كافه القوى النقدمية في البلاد . ولكرم لسان ، عهدنا مواصلة النضال من اجل القضية التي عمل ، وعاش ومات من اجلها ـ تحرير فلسطين ـ ولكننا طالبنا السلطات اللبنانية باجراء تحقيق شامل ومعاقبة المسؤولين عن الجريمه ، بغض النظر عن هويتهم . واعلنت السلطات انها ستقوم بكل جهدها للقبض على المجرمين .

وانتظرنا ، وطال انتظارنا ، بينما كانت الاسماك الكبيره والصغيره تنساب هاربه من الاراضي اللبنانيه . لقد كنت على وشك مواجهتك امام رفاقك النواب ، عدة مرات ، بينما اكون عارة من امام البرلمان ، وذلك لاسالك ما هي بالضبط ، الاجراءات التي اتخذت لاكتشاف المجرمين المسؤولين عن عمليات ارسال الرسائل الملغومه ، وعن مقتل زوجي .

ولكنني وجدت الوضع كله يبعث على اليأس ، خاصة بعدما استجوبت انا شخصيا من قبل المحققين العسكريين ، بعد شهر ونصف من مقتل زوجي . لقد سئلت ما اذا كنت اشك بأن احدا من حركة المقاومة الفلسطينية نفسها ، مسؤول عن الاغتيال . وقلت لا لم لا تم لا . لا اعتقد بان احدا من الحركه من الممكن ان يقدم على ايذاء غسان . فبرغم الخلافات في وجهات النظر، كنت اشك بأن احدا من حركة المقاومة الفلسطينية نفسها ، مسؤول عن الاغتيال . وقلت لا لم لا تم لا . لا اعتقد بان احدا من الحركه من الممكن ان يقدم على ايذاء غسان . فبرغم الخلافات في وجهات النظر، كان الجميع يحترمونه ـ لم يكن لديه اي اعداء شخصيين في هذه البلاد . ولكن الحاحي على ان الاسرائيليين ووكالة الاستخبارات المركزية الامريكية تقف وراء عملية الاغتيال ، لم تجز على اهمام المحكمة العسكرية على ما يبدو .

السيد صائب سلام ، اعتقد بانك تعرف ابن يجب التفتيش عن المجرمين ، وبان بلدا عربيا « شقيقا » ، يتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الامريكيه والاستخبارات الاسرائيلية ، لتدريب العملاء على تصفية قلب حركة المقاومة الفلسطينية . وانت من دون شك تعرف الاوساط التي خططت لقتل غسان كنفاني ، الناطق الرسمي بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وبعثت بالرسائل الملغومة الي امانت الدكتور ابيي صايغ ، مدير مركز الابحاث الفلسطينية ، وسام ابو شريف ، الناطق الرسمي الثاني للجبهة الشعبيه ، بجراح بالغة .

واعتقد ايضا ، بانك تعرف ان مساعدا سابقا للحاق عسكري اجنبي هنا ، قد تم استدعاؤه او طرده ، بعد اغتيال زوجي بوقت قصير . ولكن الملحق العسكري بقي ، حتى قبل بضعه ايام ، عندما الغي الغيض على مساعده الجديد بالجرم المشهود بينما كان يسلم فشله لاحد العملاء .

لقد كشفت حركه المقاومه الفلسطينيه الدبلوماسي ، وطلبت من قوى الامن اللبنانية اعتقاله . ولكن على ما يبدو ، فان السلطات اللبنانية لم تكن مسروره كثيرا بهذا الاكتشاف. لقد ارادوا التخلص من «القنبلة» قبل ان تنفجر ، وتكشف العمليات للناس ، في هذا البلد وفي الخارج . لقد طرد الدبلوماسي واسدعي الملحق العسكري من قبل حكومه بلاده . لا بد ان خطوط الهاتف من بيروت كانت مشغوله جدا .

ولكن امرا واحدا ما زال يحيرني . ان قوات الامن مناهبه الى « القصى » حالات الناهب و « نتجح » في قتل العمال المضربين لحماية حقوقهم . ونفس هذه القوى ، عملت من دون انقطاع خلال الايام القليلة الماضيه للعثور على قتاة مخطوفه وعلى خاطفها .

ومرة اخرى نجحوا . اهنئهم على ذلك . ولكن ، لقد انفقت خمسة اشهر تقريبا ، على المثال غسان ، والرسائل الملغومة ، والانفجارات ، ومع ذلك لم تستطع السلطات ايجاد ، ولو دليل رسمي واحد ، ان ان نقل انها لم تستطع كشف المسؤولين عن هذه العمليات .

في « هاملت » ، قال شكسبير عن بلدي .. « شيء ما معفن في مملكة الدانمرك » . انني آسفة يا سيد سلام لان اكون مرغمة على القول بان شيئا ما معفنا في دولة لبنان ■■

بي كنعاني

## من الإرهاب إلى القتل العمد ثم القتل العشوائي

### الاعتداء على الصحافة اللبنانية بمتفجرات "الرايه"؟

**المتفجرات في الزميلة « الرايه » ، بحجم الاجرام المتعمد الكامن فيها ، كشفت عن مستوى جديد بالغه التخطيط للاعتداء على الصحافه في لبنان ، وخاصة على الاصوات الجريئه فيها ..**

في البداية كان الاعتداء على الصحف مقتصرا على القاء بعض القنابل الارهابية ( على جدار او نافذه او باب ، او حتى في مكان خال مجاور ) .. ثم تطور هذا الاسلوب فيما قبل الصحفيين وبمخططات دقيقة بصبح عادة اساسية في برامج الغارات الامبريالية والصهيونية والرجعية ، وكان ابرز ما عرفناه في ذلك التطور هو الجريمة التي استهدفت نسيجها الرفيق غسان كنفاني والجرائم المخططه الاخرى التي اصيب بها كل من الدكتور انيس صايغ والرفيق بسام ابو شريف ..

هذه الجرائم الوحشية كانت مخططة على اساس القتل الاختياري الذي يتعمد الخلاص من هذا الصوت او ذاك .. خاصة ممن لهم في التصال التحرري صوت وكلمه ودور ..

ومتفجرات الزميلة « الرايه » بدانا نواجه نوعا جديدا من العدوان فقد كانت تلك المتفجرات مخططة لممارسة القتل العشوائي والاقصى في خلال فارق التوقيت: بحدث الانفجار الاول في المطبعة وبصاب فيه من نصاب ، فيهرع الى المكان كل من على مقربة منه من عمال ومحررين وحراس وجيران .. وما ان يتجمعوا حتى يحدث الانفجار الثاني ثم الثالث ليصيبوا اكبر عدد ممكن من الناس .

وهذا التطور ليس الجانب الوحيد البارز فيما تعرضت له الزميلة الرايه.. فبالاضافة له ، تكشف ايضا اعمال الدولة وقيامها بصوره لا مثيل لها .. فالدولة كانت تعرف ان « الراية » من الاماكن المستهدفة تماما كجميع الصحف الوطنية والتقدمية ان لم يكن اكثر .. وهذا الاستهداف عبر عن نفسه باكثر من عدوان سابق .. الامر الذي كان يلزم الدولة ـ طبعا الدولة ذات الحضور الحدي ـ بان تؤمن الحماية الكافيه ..

لكن هذه الدولة المشغولة بالنسبه للصحافة في البحث عن الوسائل الكفيلة بتقييد حريتها والتضييق عليها والسير على مخططي الاعتداءات الاجرامية وتمثلتها..

لم يكن ليهمها قليل او كثير ، ان تعرض « الرايه » لمثل هذه المجزرة البربرية ..

ان هذا الغياب .. لا يعادله في حضور الدولة الاخر امام النظام الاردني «الشقيق» لتسليمه الدبلوماسي المجرم بالقصى سرعة ممكنة ، للفلتة جريمته وافصاح الاذين عن تلبسه بها ..

بقي كلمه اخرى نقولها « لابناء الست » الذين هزيهم قبلة صغيرة على واحده منهم الى درجة التظاهر الذي لم يجر قط ذكر لشهيد الصحافة الوطنية الذي لم نجد دمه بعد ، الشهيد غسان كنفاني فهؤلاء نقول ..

ماذا ستفعلون اليوم امام هذه الجريمة التي ذهب ضحيتها عامل هو من القوة الحقيقية التي تصنع الصحافة وتعطيها عيونها اناء الليل واطراف النهار ، ليكتب قرائهم النابع والاضواء .. ماذا ستفعلون امام هذه الجريمة التي تدخلت فيها الصدفة وحدها لئلا يقع فيها اكثر بكثير من الضحايا ؟!